

Distr.: General
4 December 2019
Arabic
Original: English



قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والتي مُدّدت في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار ٢٤٧٧ (٢٠١٩).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسنى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية رغم ارتكاب عدد من الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، يرد بيانها أدناه. ومع أن الوضع الأمني العام في منطقة عمليات القوة ظل مستقرًا، فقد كان هناك بعض النشاط العسكري في المنطقة الفاصلة، انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٤٧٧ (٢٠١٩)، الذي كرر فيه المجلس ضرورة ألا يكون هناك نشاط عسكري من أي نوع كان في المنطقة الفاصلة.

٣ - وفي سياق بذل القوة قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بدقة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، فإنها تُبلغ عن كل ما تلاحظه من انتهاكات لخط وقف إطلاق النار. وتشكل كل حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد خط وقف إطلاق النار، انتهاكات للاتفاق. وقد ظلت قيادة القوة في إطار تفاعلاتها المنتظمة مع كلا الجانبين تدعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واثقاء أي سوء تقدير قد يؤدي إلى تصعيد الوضع.



٤ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في موقع جبل الشيخ الجنوبي جسمين مجهولين يُطلقان من مكان يبعد حوالي ٥٠ متراً عن موقع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي. وسمع أفراد القوة أيضاً ثلاثة انفجارات. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه اعترض صواريخ أُطلقت من الجمهورية العربية السورية. وأبلغت السلطات السورية القوة بأنه لم يكن لديها علم بأي صواريخ تكون قد أُطلقت. وأفادت مصادر متاحة للعموم بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعترض أربعة صواريخ أُطلقت من الجمهورية العربية السورية على إسرائيل. وتواصلت القوة مع كلا الجانبين درءً لكل تصعيد للوضع. وآخر مرة أُفيد فيها عن إطلاق مزعوم لصواريخ كان في ٩ أيلول/سبتمبر، عندما أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه عاين عدة صواريخ تطلق من دمشق، مع نقطة ارتطام في محيط جبل الشيخ في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة. وفي ذلك اليوم، سمع أفراد الأمم المتحدة في موقع جبل الشيخ الجنوبي ١٠ انفجارات. ولم يكن بوسع القوة التأكد من كون الصواريخ قد أُطلقت من الجانب برفو في ٩ أيلول/سبتمبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي تنفيذ عملياته المخطط لها، التي كان قد بدأها في ١ أيار/مايو، والتي تمثلت في وضع أسلاك شائكة في الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) على طول خط وقف إطلاق النار. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً تركيب جدران خرسانية واقية من التفجيرات غرب السياج التقني الإسرائيلي وبناء سواتر ترابية، لا سيما في الجزئين الشمالي والأوسط من الجانب ألفا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، احتجت السلطات السورية على هذه الأنشطة، معتدّة بأنها تشكل انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وأجرى المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، العاملون في فريق المراقبين في الجولان الخاضع للإشراف العملياتي لقوة مراقبة فض الاشتباك، تحقيقاً وخلصوا إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي إنما نفذ تلك الأنشطة على الجانب ألفا ولم ينتهك خط وقف إطلاق النار.

٦ - واستمرت الانفجارات القوية المتقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة والأسلحة الصغيرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو. وخلصت القوة إلى أن هذا النشاط العسكري يُعزى إلى تفجيرات متحكّم فيها لذخائر غير منفجرة حدثت في إطار عملية لإزالة المتفجرات والتدريب كان يقوم بها الجيش العربي السوري. ولاحظت القوة استمرار وجود أفراد من الجيش العربي السوري، بعضهم مسلّح، يعملون في عدد من نقاط التفيتش داخل المنطقة الفاصلة، بما في ذلك في محيط مدينة البعث وخان أرنبه، وكذلك على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق. وكان ثمة وجود مستمر لدبابات قتالية رئيسية ومدافع مضادة للطائرات في المنطقة الفاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في محيط خان أرنبه.

٧ - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا وجود منظومات القبة الحديدية ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من خط وقف إطلاق النار، وتُعتبر كلها معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة وفقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات.

٨ - وظلت القوة تعالين يومياً عبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برفو. وخلصت القوة إلى أن هؤلاء الأفراد رعاة ومزارعون من المناطق المحيطة بخط وقف إطلاق النار يقومون برعي ماشيتهم. وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يعرب عن بالغ قلقه من عمليات العبور هذه، حيث ذكر أنها تشكل تهديداً لسلامة وأمن أفراد الذين يعملون على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وواصلت القوة وضع إشارات تحذيرية على طول خط وقف إطلاق النار لردع عمليات العبور من هذا القبيل.

٩ - وقدمت القوة احتجاجات للطرفين على جميع ما لاحظته من انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك عبور مدنيين خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو، والوجود غير المأذون به لمعدات وأفراد في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة.

١٠ - وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة، أفادت مصادر متاحة للعموم بأن ثمة وجود مستمر لجماعات مسلحة وبأن عددا من الهجمات قد نُفذ ضد الجيش العربي السوري وضد السلطات الحكومية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو وشرق تلك المنطقة. ونقلت مصادر متاحة للعموم أيضا أنباء عن وقوع اغتيالات ومحاولات اغتيال للعديد من زعماء المعارضة الذين "تصالحوا" مع حكومة الجمهورية العربية السورية وهجمات باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع استهدفت الجيش العربي السوري في محافظة درعا على مقربة من الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ القوة وجود أي مشردين داخليا أو خيام في المنطقة الفاصلة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قامت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واللجنة الدولية للصليب الأحمر، عن طريق معبر القنيطرة، بطلب من جيش الدفاع الإسرائيلي وبموافقة السلطات السورية، بتيسير عودة فتى يبلغ من العمر ١٥ عاما إلى الجانب برافو، وكان جيش الدفاع الإسرائيلي قد احتجزه على الجانب ألفا بعد عبوره المزعوم خط وقف إطلاق النار.

١٢ - وواصلت القوة، في انتظار استئناف عملياتها بالكامل على الجانب برافو كما كانت قبل انتقالها في آب/أغسطس ٢٠١٤، الحفاظ على قدرتها على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار. وأحرزت القوة تقدما نحو عودتها تدريجيا إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. وزادت البعثة عدد المواقع التي تتيح لها رؤية خط وقف إطلاق النار والمنطقة الفاصلة، كما زادت عدد دورياتها المسيّرة في منطقة عملياتها. ولدى القوة الآن خمسة مواقع في جبل الشيخ في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة وثلاثة مواقع في جزئها الأوسط وثلاثة مواقع في جزئها الجنوبي. وقد حسّنت القوة قدرتها على رؤية الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة بزيادتها ما تسير به من دوريات واستبقائها مواقع ثابتة في تلك المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة تطوير البنية التحتية في الموقعين ٢٧ و ٨٠ وتحسين تدابير حماية القوة في هذين الموقعين، واحتلت من جديد موقع الأمم المتحدة ٦٨.

١٣ - وظلت عمليات القوة تتلقى الدعم من المراقبين العسكريين التابعين لفريق المراقبين في الجولان. وتعهّد هذا الفريق، في أعقاب إعادة احتلال مركزي المراقبة ٥٦ و ٧٢، تشغيل سبعة مراكز مراقبة ثابتة وموقع مراقبة مؤقت واحد على طول خط وقف إطلاق النار. وما زال تركيز الفريق منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالحالة العسكرية السائدة.

١٤ - وواصلت القوة، من خلال فريق المراقبين في الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وقام ضباط الاتصال من الجانب ألفا بمرافقة أفرقة التفتيش. ومع تحسّن الوضع الأمني على الجانب برافو، تعززت القوة أن تستأنف عمليات التفتيش تدريجيا في منطقة الحد من الأسلحة، وهي العمليات التي عُثقت لأسباب أمنية.

١٥ - وظلت القوة تتحاور مع جيش الدفاع الإسرائيلي بمهدف معالجة القيود المفروضة على حريّة التنقل والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة، والحد من التأخيرات والصعوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في عبور السياج التقني نحو مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة. وواصلت قيادة القوة تذكير الطرفين بالتزامهما بالتقيد الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام المندرجة ضمن ولايتها.

١٦ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة مع مضي البعثة قدماً في العودة إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت القوة عدد دورياتها العملياتية الشهرية على الطرق في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو من ٥٧٣ دورية في آب/أغسطس إلى ٨٨٦ دورية في تشرين الأول/أكتوبر. ولأول مرة منذ عام ٢٠١٤، سيّرت القوة دوريات إلى مركز المراقبة ٨٠ ألف المؤقت التابع للأمم المتحدة الذي يقع قرب الجزء الجنوبي الأقصى من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وأدى فتح طريق الدوريات هذا إلى زيادة إلمام القوة بالحالة العسكرية السائدة في منطقة عملياتها. وشملت طرق دوريات القوة نحو ٩٥ في المائة من المنطقة الفاصلة ونحو ٥٠ في المائة من منطقة الحد من الأسلحة. واستأنفت القوة، بالتشاور مع الطرفين، تسيير الدوريات الليلية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في المنطقة الفاصلة، وهي الدوريات التي كانت قد عُلقَت في عام ٢٠١٤. ورافق ضباط اتصال تابعون لحكومة الجمهورية العربية السورية أفراد القوة في جميع الدوريات وزيارات التقييم على الجانب برافو.

١٧ - وترى القوة أنه ما زال ثمة خطر كبير يهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وبسبب احتمال وجود خلايا نائمة للجماعات المسلحة، بما فيها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات. وواصلت القوة تقييم الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي الأقصى من المنطقة الفاصلة، وذلك في ضوء عزمها الانتشار في مواقع في تلك المنطقة.

١٨ - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٧٧ (٢٠١٩) والمفهوم العملي الذي تطبقه القوة، واصلت بذل جهودها الرامية إلى نشر التكنولوجيا المناسبة لضمان سلامة وأمن أفرادها ومعداتّها. وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها تحسباً لتعزيز وإخلاء المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الجانبين ألفا وبرافو معاً، علاوة على خطط الطوارئ المتعلقة بالمرافق في دمشق. وأجرت القوة عمليات محاكاة وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ المتوقعة. وواصلت وضع التدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة وفي قاعدة عمليات القوة في معسكر عين زيوان وفي مقرها في معسكر نبع الفوار.

١٩ - واستخدمت القوة بانتظام معبر القنيطرة لنقل المعدات والأفراد بين الجانبين ألفا وبرافو. ومضت القوة في التواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي في ما يتعلق بتسهيله عبور أفرادها وأفراد فريق المراقبين في الجولان معبر القنيطرة، ولا سيما في ما يتعلق بالحاجة إلى ألا يستخدم أفراد الأمم المتحدة إلا وثائق الهوية التي تصدرها القوة للعبور وإلى زيادة عدد ساعات فتح المعبر. وقد وضعت الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعبور عبئاً إدارياً ولوجستياً إضافياً كبيراً على البعثة.

٢٠ - ومنذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تؤثر التطورات في لبنان على طريق الإمداد الأساسي للقوة بين بيروت ودمشق، ولا سيما على حركة أفراد القوة والوقود وحصى الإعاشة والإمدادات الأخرى. وقد أسفر ذلك عن صعوبات كبيرة للبعثة، بما في ذلك التأخر في تناوب القوات.

٢١ - وحتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوة تتكون من ٩٨٤ فرداً، من بينهم ٤٢ امرأة من حفظة السلام. والجنود المنتشرون فيها أتوا من أستراليا (١)، وبوتان (٣)، وتشيكيا (٤)، وفيجي (١٣٦)، وغانا (١٣)، والهند (١٨٤)، وأيرلندا (١٣٥)، ونيبال (٣٣٤)، وهولندا (٢)، وأوروغواي (١٧٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٧٥ مراقبا عسكريا من فريق المراقبين في الجولان، من بينهم ١٣ امرأة، كانوا يساعدون القوة في الاضطلاع بمهامها.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٢ - أهاب مجلس الأمن، في قراره ٢٤٧٧ (٢٠١٩)، بالأطراف المعنية أن تنقذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وتناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/74/310)، المقدّم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٢/٧٣ بشأن القدس و ٢٣/٧٣ بشأن الجولان السوري، البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٣ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنني أطلع إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - الجوانب المالية

٢٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٢١/٧٣، مبلغ ٦٩,٤ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٢٥ - وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ما قدره ٢٧,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٣ ٥٨١,٦ مليون دولار.

٢٦ - وقد سُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

خامسا - ملاحظات

٢٧ - ألاحظ استمرار حالة الهدوء التي تسود منطقة العمليات عموماً. ومع ذلك، فإنني أشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات في وقت عصيب على المنطقة. وعلاوة على ذلك، لا زلت قلقاً من استمرار وجود قوات الجيش العربي السوري في المنطقة الفاصلة. وينبغي ألا تكون هناك قوات عسكرية في المنطقة الفاصلة غير تلك التابعة لقوة مراقبة فض الاشتباك. وينبغي أن يمتنع جيش الدفاع الإسرائيلي عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. ومما يبعث على القلق أيضاً استمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا والجانب برفو معاً. فهذه التطورات من شأنها أن تعرّض الاتفاق للخطر. ولذلك أحث الطرفين في الاتفاق على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ولا زلت أشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين بخطر التصعيد وبضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم منذ وقت طويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٨ - ولا يزال من الأهمية بمكان أن يظل الطرفان على اتصال بالقوة لمنع أي تصعيد للوضع عبر خط وقف إطلاق النار. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتساهم في تقويض الاستقرار في المنطقة.

٢٩ - وقد أسهم تواصل القوة المستمر مع الطرفين في وقف التصعيد في أوقات اشتداد حدة التوترات. وأود التنويه بالدعم المتواصل الذي يقدمه الطرفان في تيسير استئناف عمليات القوة بالكامل على الجانب برفو. ومن الأهمية بمكان أن يقدم الطرفان كل الدعم اللازم للسماح للقوة باستخدام معبر القنيطرة بشكل كامل تشبهاً مع الإجراءات المعمول بها. ومن المهم أن يكون بإمكان القوة القيام بعملياتها دون مواجهة أي عقبات إدارية. ويتسم ذلك بأهمية أكبر في وقت تعزز فيه القوة عملياتها على الجانب برفو لتسهيل تنفيذ الولاية بفعالية وكفاءة.

٣٠ - ويظل الالتزام المتواصل لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ومواصلة دعمهما وجود القوة أمراً أساسياً. ولا تزال العودة الكاملة لقوة الأمم المتحدة إلى المنطقة الفاصلة تمثل أولوية بالنسبة للبعثة. وأعول على استمرار كلا الطرفين في التعاون لتيسير إحراز التقدم في خطط البعثة لعودة تدريجية إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان تمكّن البعثة من تنفيذ ولايتها بالكامل، بوسائل منها عمليات التفتيش على الجانب برفو، إذا سمحت الظروف بذلك.

٣١ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بجرية العمل وفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ويتسم الدعم المقدم من الطرفين في تيسير إزالة القوة الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب في منطقة عملياتها بأهمية حاسمة. ومن الضروري أيضاً أن تظل تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة لتمكينها من العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٣٢ - ولا يزال الدعم المستمر من الدول الأعضاء، ولا سيما ثقة البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والتزامها بها، من العوامل الرئيسية في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعول على دعم البلدان المساهمة بقوات في الوقت الذي تمضي فيه القوة في تنفيذ خطتها المتفق عليها لزيادة العمليات في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وإنني ممتن لحكومات أستراليا

وأوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا على مساهماتها والتزامها وعزمها وعلى الروح المهنية البارعة التي يتحلى بها أفرادها العسكريون في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٣٣ - وأرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للواء شيفارام خايل، الذي أنهى في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر خدمته باعتباره القائم بأعمال رئيس البعثة وقائد القوة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق المراقبين في الجولان الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف صعبة.

